الكبيرة التاسعة والخمسون: **(من دعا إلى ضلالة أو سن سُنةً سيئة).**

قال النبي ﷺ: «من جاء إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئًا»، وقال ﷺ: «من سن سنة سيئةً كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»، رواهما مسلم.

وقال ﷺ: «كل بدعةٍ ضلالة»، وفي بعض الألفاظ: «وكل ضلالة في النار».

(الشرح)

ثم أورد هذه الكبيرة كبيرة إحداث المحدثات، وإنشاء البدع والدعوة إلى الضلالات، فهذه من كبائر الإثم، وخطرها على المحدث عظيم جدًا، بل إن خطرها عليه بحسب عدد من تبعه، كما هو واضح في الحديث: «كان عليه وزرها ووزر من عمل بها».

فإذا امتد العدد وزاد زاد الوزر وزاد الإثم، ولا يكون هذا خاصًا فيمن تلقوه مباشرة عنه، بل من تلقى عن تلاميذه، وتلاميذ تلاميذه إلى أن تقوم الساعة، يحمل أوزار هؤلاء كلهم: ﴿لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾[النحل: ٢٥]^.

فإحداث البدع وإنشاء المحدثات هذا من أخطر ما يكون على الإنسان أن يسن في الناس سنة سيئة، وأن يحدث في الدين ما ليس منه، وأن يدعو إلى الضلال، فهذا من أعظم الذنوب أشدها خطرًا، بل جاء عن النبي ﷺ في الحديث الصحيح من حديث ثوبان، في سنن أبي داوود وغيره أنه قال: «إن أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلين»، فهؤلاء خطر كبير على الناس، لأنه يدعو إلى الضلالة بقالب الحق، بقالب الهدى ولباس التقوى، فيضل الناس ويقعون في العبادات الباطلة والأعمال المحدثة التي ليست هي من دين لله بسبب إضلال هؤلاء المضلين.

والمصنف رحمه الله نبه هنا تنبيهًا لطيفًا عندما حظر من هذه الكبيرة بذكر بعض النصوص الواردة فيها، ذكر الحديث: «كل بدعة ضلالة»، فالأمر إما سنة ثابتة عن النبي ﷺ

أو بـدعة، والبدعة هو ما أحدث في الدين، كما قال ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، فمن أحدث في دين الله ﷻ ما ليس منه فهو مردود عليه، في العقائد في العبادات في الأذكار.